CD/PV.822
26 March 1999
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة العامة الثانية والعشرين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الجمعة، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩، الساعة ١٥/٣٥

الرئيس: السيد نغوين كي بنه (فييت نام)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٢٢ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود بادئ ذي بدء أن أرحب، باسمنا جميعاً، ترحيباً حاراً برئيس جمهورية الصين الشعبية، سعادة السيد جيانغ زيمين، الذي سوف يوجه كلمة للمؤتمر اليوم. وإن المؤتمر ليقدر غاية التقدير أن يجد الرئيس جيانغ زيمين متسعاً لديه ليكون معنا اليوم بالرغم من ازدحام جدوله. وتشهد زيارته للمؤتمر بالأهمية التي يعلقها شخصياً على سلوك نهج متعدد الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح وعلى نجاح مساعينا المشتركة.

وأنا أدعو الآن رئيس جمهورية الصين الشعبية، سعادة السيد جيانغ زيمين لتوجيه كلمته للمؤتمر.

السيد جيانغ (الصين) (الكلمة بالصينية): إن مؤتمر نزع السلاح القائم على ضفاف بحيرة ليمان في جنيف، هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح في العالم اليوم، وهو بهذا الاعتبار يلعب دوراً لا غنى عنه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وما تقومون به هو عمل شاق ولكنه نبيل.

ونحن إذا أرجعنا النظر في القرن العشرين، لرأيناه قرناً من الحروب والكوارث غير المسبوقة، ومن الكفاح الدائب من جانب شعوب كافة البلدان لتحقيق السلم العالمي وصيانته. وقد أنزلت الحربان العالميتان والحرب الباردة، التي دامت أكثر من أربعة عقود، ما لا يحصى عده من ألوان المعاناة والألم بالبشرية، وخلفت جميعاً وراءها أيضاً دروساً عميقة.

لقد حدثت تغيرات هامة وعميقة في الوضع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. وإن العالم لينقل الخطى برسوخ في اتجاه التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية الأمر الذي يفضي، اجمالاً، إلى استرخاء الوضع الدولي وإلى السلم العالمي والتنمية.

ويتيح لنا تحول القرن فرصة طيبة للحكم على التجارب والدروس التاريخية وتشكيل نوع من السلم الدائم في المستقبل. ويكشف استعراض الواقع العالمي الراهن عن أن عقلية الحرب الباردة لم تتبدد تماماً، وأن الهيمنة وسياسات القوة تبدوان على السطح من وقت لآخر، وأن الاتجاه صوب توثيق التحالفات العسكرية لا ينى يتصاعد، وأن أشكالاً جديدة من "دبلوماسية الزوارق المسلحة" تتفشى، وأن المنازعات الإقليمية تتلاحق الواحدة تلو الأخرى.

وعندما انطلقت الهجمات الجوية والتدخل المسلح ضد كوسوفو وسائر أنحاء يوغوسلافيا منذ يومين، سارعت بالإعراب عن قلقي وانزعاجي العميقين، ودعوت إلى وقف الهجمات العسكرية فوراً حتى تعود قضية كوسوفو ثانية إلى مسار التسوية السياسية. وأنا أكرر هنا رسمياً أن الأعمال العسكرية ضد كوسوفو وسائر أنحاء يوغوسلافيا تنتهك القواعد الناظمة للعلاقات الدولية وأنها تضر بالسلم في منطقة البلقان. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً مشتركة لنزع فتيل الأزمة في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتصل بمسألة تخفيض الأسلحة، فإني أشير بأسف إلى أن القوى العسكرية لم تخفض ولا حتى قطعة واحدة من أسلحتها المتقدمة، بل هي لا تزال تطورها. إن الجهود الدولية التي تبذل لمنع انتشار الأسلحة النووية تواجه تحديات خطيرة. وإزاء هذه الظروف، فإن مسألة دفع مسيرة نزع السلاح وكيفية ذلك وكيفية صون الأمن العالمي لا بد وأن تصبح مهمة هامة وعاجلة تستلفت انتباه كافة بلدان العالم.

ويقول لنا التاريخ أن مفهوم الأمن القديم المستند إلى التحالفات العسكرية وتكديس الأسلحة لن يساعد في ضمان الأمن العالمي. دع عنك أن يقودنا إلى سلم عالمي دائم. ومن هنا، فإن الأمر يتطلب غرس مفهوم أمني جديد يفي باحتياجات عصرنا ويدعو إلى بذل جهود عفية لاستكشاف سبل جديدة لصيانة السلم والأمن.

ونحن نعتقد أن جوهر هذا المفهوم الجديد يكمن في الثقة المتبادلة، والنفع المتبادل، والمساواة، والتعاون، وأن المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، والتزام الكافة بعدم العدوان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة والنفع المتبادل والتعايش السلمي، وغير ذلك من القواعد الناظمة للعلاقات الدولية والمعترف بها عالمياً، ترسي الأسس السياسية التي يعتمد عليها السلم العالمي. ويشكل التعاون النافع للجميع والازدهار المشترك الضمان الاقتصادي للسلم العالمي. كما أن سبيل الحوار والمشاورات والمفاوضات على قدم من المساواة فيما بين الأطراف المعنية هو النهج الصائب لحل المنازعات وصون السلام. ولا سبيل إلى النهوض أساساً بحسن تطوير مسيرة نزع السلاح وضمان السلم والأمن الدوليين إلا بإقرار مفهوم جديد للأمن، ونظام دولي عادل ومنصف جديد.

إن الهدف من نزع السلاح هو زيادة الأمن، ولكن الأمن يجب أن يكون عالمياً بحيث تتمتع به كافة البلدان. وينبغي لجميع البلدان، بصرف النظر عن حجمها وقوتها وثروتها، أن تتساوى في حق الأمن. وإذا لم يتيسر الأمن للأغلبية العظمى من البلدان النامية، فإن العالم أجمع لن يهدأ أبداً. ولا ينبغي أن يصبح نزع السلاح أداة في يد الدول القوية للتحكم في الدول الضعيفة، ناهيك أن يصبح وسيلة تتوصل بها حفنة من البلدان إلى ترقية وتفعيل أسلحتها سعياً إلى نوع من الأمن المنفرد. إن تخفيض أسلحة الآخرين وعدم المساس في الوقت نفسه بما هو في حوزة الذات، وخفض الأسلحة البالية مع تطوير غيرها تكنولوجياً، بل والتضحية بأمن الآخرين من أجل أمن الذات، ومطالبة البلدان الأخرى بأن تمتثل بكل دقة للمعاهدات والسماح للذات في نفس الوقت بحرية العمل لاعلاء القوانين المحلية على القانون الدولي: هذه المعايير المزدوجة كلها تزري بالجهود التي تبذل دولياً لنزع السلاح وتسير في اتجاه مخالف لمقاصد نزع السلاح وأهدافه الأساسية.

وتفيد التجارب التاريخية أن تكديس الأسلحة دونما قيود سوف يعوق بالتأكيد النمو الاقتصادي ولن يساعد على صون السلم والأمن. وينبغي الافادة من نزع السلاح أيضاً في الإفراج عن قدر أكبر من الموارد وحسن تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية أمام جميع البلدان، والبلدان النامية بالذات. ويجب أن يكون من معايير الحكم على أي معاهدة لنزع السلاح، النظر فيما إذا كانت تسهل النمو الاقتصادي في مختلف البلدان، وخاصة في البلدان النامية،

وما إذا كانت تدعم التعاون الدولي في مجالي العلم والتكنولوجيا. ولن يستطيع أي تدبير لنزع السلاح أن يحظى بدعم عالمي ولن يقدر له الدوام إذا اتخذ على حساب التنمية الاقتصادية أو العلمية لمعظم البلدان.

إن نزع السلاح ليس بميزة تنتفع بها قلة. فلجميع البلدان الحق في المشاركة فيه على قدم المساواة. ومعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف تأتي نتيجة مفاوضات يشترك فيها الجميع، وهي تعبر من ثم عن الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي. ولا يمكن لبعض أنظمة الحد من التصدير التي تمارسها مجموعة صغيرة من البلدان أن تضاهي بأية حال هذه المعاهدات الدولية، لا من حيث الحياد ولا من حيث العموم. ولن يؤدي الحفاظ على ترتيبات التكتل بعد إبرام المعاهدات المتعددة الأطراف، بل وإعلاء الأولى على الأخيرة، إلا إلى اضعاف حجية وعمومية المعاهدات المتعددة الأطراف ومن ثم إلى التأثير سلباً على جهود الارتقاء بقضية نزع السلاح على الصعيد الدولي. ولذا فإنه ينبغي بذل جهود قوية لتعزيز دور هيئات نزع السلاح في الأمم المتحدة حتى يتسنى احلال المعاهدات المتعددة الأطراف تدريجياً محل ترتيبات التكتل.

هذا ولم تكف الأسلحة النووية أبداً، على مدى السنوات الخمسمين الأخيرة أو أكثر عن تهديد البقاء الإنساني كما لو كانت هي سيف ديموقليس المعلق على رقبة البشرية. ولم تفض نهاية الحرب الباردة إلى اختفاء الأسلحة النووية. وقد ساخت خطى التخفيض النووي لدى الولايات المتحدة وروسيا وتعثرت بعد فترة وجيزة من التقدم. واستؤنفت تجارب الأسلحة النووية حتى بعدما أبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقد دللت هذه التطورات بوضوح اليوم، وإلى مدى طويل في المستقبل، على أن مسألتي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي لا تزالان تمثلان مهمة هامة بالنسبة للمجتمع الدولي. ويتطلب انجاز تلك المهمة جهوداً مطردة ومشتركة من جانب المجتمع الدولي. ونحن نعتقد، في هذه المرحلة، أنه ينبغي أن تبذل الجهود من أجل تحقيق التقدم في المجالات التالية بصفة خاصة.

أولاً، ينبغي للولايات المتحدة وروسيا، باعتبارهما البلدين اللذين يملكان أضخم الترسانات النووية في العالم، أن يتحملا مسؤوليات أعظم في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي لهذين البلدين أن ينفذا بفعالية معاهدات تخفيض الأسلحة النووية التي أبرماها، وأن يواصلا، تأسيساً على ذلك، تخفيض ترسانتيهما النوويتين بقدر كبير، بما يمهد الطريق لسواهما من الدول الحائزة للأسلحة النووية للمشاركة في المسيرة المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي.

ثانياً، إن معاهدة عدم الانتشار هي الأساس الذي يقوم عليه نظام عدم الانتشار النووي دولياً، وهي الشرط اللازم لأي تقدم في مسيرة نزع السلاح النووي. ويجب الامتثال لهذه المعاهدة تماماً وبحسن نية، وإلا أعيقت بشدة الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح النووي ولعدم الانتشار. وينبغي للبلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن حتى تصبح المعاهدة عالمية حقاً وصدقاً.

إن منع انتشار الأسلحة النووية والتدمير الكامل والشامل للأسلحة النووية أمران متكاملان. إن إزالة الأسلحة النووية تماماً هي الهدف الذي نسعى إليه جميعاً، بينما لا يعدو منع انتشار الأسلحة النووية أن يكون وسيلة فعّالة

ومرحلة لازمة لبلوغ الغاية. وقد أيدت الصين التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار اتساقاً مع هذا المفـــهوم. على أن التمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار لا يعطي الدول الحائزة للأسلحة النووية حقاً مطلقاً في الاحتفاظ إلى الأبد بالأسلحة النووية. بل على العكس من ذلك ينبغي لهذه الدول أن تفي مخلصة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بنزع السلاح النووي والنهوض، من خلال إجراءات ملموسة، بتحقيق نزع السلاح النووي الكامل في وقـــت مبكر.

ثالثاُ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد، في أقرب وقت ممكن دونما شروط وبصيغة ملزمـــة قانونياً، بأن لا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية أو بأن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. ولقد أعلنت أيضاً الصين صراحة، منذ اليوم الأول الذي توصلت فيه إلى حيازة الأسلحة النووية، أنها لـــن تكـــون البادئة أبداً باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. كما تعهدت الصين بعد ذلك علـــى نحو لا لبس فيه بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها أو تهددها بذلك. وبما أن الدول غـــير الحائزة للأسلحة النووية قد تخلت صراحة عن استحداث الأسلحة النووية، فغني عن القول إنه ينبغي لها أن تكـــون آمنة من أي تهديد بالسلاح النووي. والآن بعدما انتهت الحرب الباردة وتحسنت العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، فقد أصبحت الظروف مهيأة لها الآن لإلزام نفسها بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في مواجهـــة بعضها البعض. وتعلن أيضاً استعدادها لدفع الأمور بنشاط للإسراع بإبرام صك قانوني دولي بشأن هذه القضية.

رابعاً، ينبغي بذل الجهود من أجل سرعة إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب وفقاً لأحكام تلك المعـــاهدة. بل إن التجارب النووية التي جرت مؤخراً تجعل من التبكير بإنفاذ المعاهدة أمراً بالغ العجلة. وسوف تواصل الصين، باعتبارها واحدة من البلدان الأولى التي وقعت على المعاهدة العمل من أجل التبكير بإنفاذ المعاهدة. وسوف تعرض الحكومة الصينية المعاهدة رسمياً على المؤتمر الوطني للشعب عما قريب للتصديق عليها.

خامساً، ينبغي أن تجرى مفاوضات في أقرب وقت ممكن لإبرام معاهدة عالمية وقابلة للتحقق لخفض المواد الانشطارية. وسوف يعتبر إبرام تلك المعاهدة انجازاً كبيراً ثانياً بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب عن طريق نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وأنا أعلم أن جميع الحاضرين هنا يبذلون جهوداً مكثفة لتحقيق هذه الغايـــة، وأتمنى لهم النجاح.

سادساً، ينبغي التفاوض، استناداً إلى الجهود المشار إليها فيما تقدم، حول اتفاقية تنص على حظـــر شـــامل للأسلحة النووية. وبالنظر إلى الحظر الشامل الذي تقرر بالنسبة لنوعين اثنين من أسلحة الدمار الشامل هما الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، فليس هناك سبب يمنع من فرض حظر شامل على الأســـلحة النوويـــة، ذات القـــوة التدميرية الأعظم، بل وتدميرها تماماً. ولا يلزم لبلوغ هذا الهدف سوى توفر الارادة السياسية بقوة.

إن إزالة الأسلحة النووية واقتلاع أخطار الحرب النووية يشكلان معاً أمنية يشترك فيها شعوب العالم أجمع. وهما يشكلان أيضاً الهدف الذي لا تحيد الحكومة الصينية ولا الشعب الصيني عن السعي لبلوغه. فلنعمل جميعاً معاً لنصل في النهاية إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا يمكن إحراز أي تقدم في نزع السلاح النووي ما لم يتوفر توازن واستقرار استراتيجان عالميـــان. ولا معدى من أن يفضي بحث واستحداث ووزع وانتشار المنظومات المضادة للقذائف المتقدمة تكنولوجياً، وتنقيـح، أو حتى الانسحاب من، معاهدات نزع السلاح القائمة التي يتوقف عليها التوازن الاستراتيجي العالمي، إلى تأثير سلبي واسع المدى على الأمن والاستقرار الدوليين، وإلى اطلاق جولة جديدة من سباق التسلح في مجالات جديدة، الأمـــر الذي سوف يؤدي إلى عرقلة وتحييد خطيرين للجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح النووي ولعدم الانتشار النووي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي عناية شديدة لهذه النقطة وأن يتخذ ما يلزم من تدابير لدرء هذه التطورات الخطيرة.

إن الأمة الصينية أمة محبة للسلام. وتعبر سجادة قاعة الصلاة من أجل الحصاد في معبد السماء في بيجينغ المهداة من الصين إلى الأمم المتحدة والمعلقة في قصر الأمم عن أماني الشعب الصيني بحسن الأجـــواء، ووفـــرة المحاصيل، والاستقرار الوطني، والسعادة لكل الشعوب في كافة أرجاء العـــالم. إن العمـــل مـــن أجـــل الســـلام، والاستقرار، والتعاون، والتنمية هو الأمل المشترك الذي تتطلع إليه كافة البلدان والشعوب المحبة للسلام. وينبغـــي للكوكب الذي نعيش عليه أن يصبح داراً تستطيع كافة الشعوب أن تعيش فيها معاً في ود وسلام وأن تتمتـــع فيـــها بحياتها وعملها. وعلينا أن نتذكر الدروس المريرة التي خلفتها الحربان العالميتان وألا نتردد أبداً في بذل الجهود من أجل السلم والأمن العالميين.

لقد سبق أن قال شاعر شهير في عهد أسرة تانغ، هو لي باي: "سوف يأتي وقت تُمتطى فيه الرياح وتنشـق الأمواج. عنده سوف أنشر شراع سحابتي البيضاء وأعبر البحر المهتاج". وإني لعلى ثقة أكيدة من أن قضية نـــزع السلاح سوف تتغلب على العقبات، عقبة وراء أخرى، وتحرز تقدماً متواصلاً، وأن العالم سوف يقدم على مســـتقبل مشرق بفضل ما تبذله شعوب العالم من جهد مشترك، وما يتحلى به رؤساء الدول في كافة البلدان من إرادة مخلصة، وما تبذلونه جميعاً من أعمال شاقة.

الرئيس: أشكر رئيس جمهورية الصين الشعبية على بيانه الهام.

وبهذا تختتم أعمالنا اليوم وينتهي الجزء الأول من دورتنا السنوية. وبما أن الخميس الموافق ١٣ أيار/مـليو ١٩٩٩ هو يوم عطلة وسيكون قصر الأمم مغلقاً فيه فإن الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر سوف تنعقد يـــوم الثلاثـــاء الموافق ١١ أيار/مايو ١٩٩٩ في الساعة العاشرة صباحاً.

ورفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠